رغم مؤشرات نمو الديمقراطية السياسية

غياب للديمقراطية عن حياتنا الاجتماعية

رام الله / كتب منتصر حمدان

لا يتردد الطالب جهاد سليمان ١٨ عاما في التعبير عن حالة القلق او حتى الخوف من التوجه لاحد المعلمين او مدير مدرسته ومناقشتهم في اي اشكالية قد تقع داخل مدرسته، والسبب في ذلك حسبما يؤكده جهاد يعود الى غياب الحياة الديمقراطية بين الطلبة والمعلمين في تلك المدرسة.

ويقول جهاد« انني لا افكر باللجوء الى المعلمين في حال وقوع اي مشكلة لانني اعلم ان مصيري سيكون تعرضي للضرب سواء من المعلم او المدير »مشيرا الى انه يسعى مع بقية الطلبة الى حل مشاكلهم الاجتماعية بعيدا عن تدخل المعلمين وادارة المدرسة.

وتعكس حالة الطالب جهاد في عمقها غياب العلاقة وحتى الحياة الاجتماعية الديمقراطية التي تستند للحوار والثقة بين جمهور الطلبة والمعلمين، وتضع علامات استفهام حقيقية حول وجود ديمقراطية اجتماعية توفر امكانيات التعبير عن الرأى دون خوف او قلق؟

ويذهب من جانبه جهاد شويخ منسق وحدة التدريب في مركز ابداع المعلم الى اكثر من ذلك عندما يؤكد ان المسألة المرتبطة بالأساس بحقوق الإنسان واحترامه كانسان بالدرجة الأولى، ويرى انه في حقيقة الامر تغيب عن المجتمع الفلسطيني مظاهر الوجود الفعلي للديمقراطية الاجتماعية سواء كان ذلك في البيت او مكان العمل او في الجامعة.

ويرى شويخ ان ما يجري في المجتمع هو عملية قمع سلطوي تتم من اعلى الهيئات بصورة تراتبية لأقل الهيئات لتصل الى قمع وتهميش الأفراد في المجتمع، مشيرا الى ان الانسان كانسان لا تحترم حقوقه في المجتمع بشكل عام.

واشار الى ان غياب احترام الطالب في المدرسة وغياب احترام المعلم يعكس بدوره غياب الاحترام داخل مؤسساتنا وغياب العلاقة الديمقراطية بصورة تراتبية.

ويرى شويخ بان امتدادات غياب الديمقراطية الاجتماعية مستمدة بالدرجة الاولى من غياب احترام حقوق الانسان ومن ثم الثقافة التي تنشأ في المجتمع الابوي والعشائري ويتنقل الى الشارع وحتى في المؤسسات العامة.

الامر لا يقتصر على المؤسسة التعليمية بل انه يمتد الى مؤسسات أخرى تتبنى وتدافع نظريا عن الديمقراطية في المجتمع ، في حين ان ملامح الكبت وغياب الحياة الديمقراطية الداخلية تبدو واضحة في العديد من المؤسسات التي تصنف في اطار مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة.

ويرى شويخ ان اكثر مظاهر غياب احترام حقوق الانسان تتجسد في المؤسسات العامة حيث يجبر المواطنين العاديين على الانتظار لساعات طويلة للحصول على الخدمات ، في حين ان مقاييس الاحترام في تلك المؤسسات مرتبطة بمظهر ولباس المواطن حيث من السهل ملاحظة ذلك من خلال الطريقة والاسلوب التي يتعامل بها الموظفون مع المواطنين في داخل تلك المؤسسات التي وجدت من اجل خدمة المواطن وليس قمعه وانتهاك حقوقه.

والامر ذاته قد يختلف في العديد من المؤسسات الاهلية وان اختلف الشكل في تلك الممارسة الا ان مضمون تغيب الحياة الديمقراطية الاجتماعية في تلك المؤسسات يبقى سائدا.

يقول احد الموظفين العاملين في احدى مؤسسات المجتمع في رام الله » ان جميع ما يتعلق بعمل المؤسسة مرتبط بشخص المدير المسؤول الذي لا يستطع احد ان يعارضه في رأيه حتى لو كان خطأ » مشيرا الى ان غالبية الموظفين في المؤسسة وفي ظل هذا الوضع اصبحوا يسعون الى ارضاء المدير ويحرصون على عدم اغضابه ومعارضته.

ويتساءل ذلك الموظف الذي رفض بشدة ذكر اسمه اذا كنا نحن في مؤسسة تتبنى الدفاع عن حقوق المواطنين وتعمل من اجل تعزيز الحياة الديمقراطية في المجتمع ،نشعر بالظلم والقهر فكيف يكون بمقدورنا تحقيق اهداف مؤسساتنا واحداث تغييرات في المجتمع باتجاه تعزيز الديمقراطية الحقيقية.

وترى ليلي حبش، عضو منتدى النساء الفلسطينيات، ان الإشكالية الرئيسية تكمن في غياب النظام الديمقراطي رغم ان هناك حديث نظري عن وجوده، مشيرة الى ان هناك تهميش قصري لمختلف فئات المجتمع وعدم افساح المجال أمامها للمشاركة سواء في ممارسة الديمقراطية السياسية بفاعلية او على صعيد الديمقراطية الاجتماعية وتعزيز لغة الحوار على مختلف الصعد.

وترى حبش بان الإشكاليات الحقيقية تكمن بالاساس الى عدم وصول المجتمع الى ممارسة الديمقراطية بمختلف اشكالها ضمن حدود الدولة التي تساعد بدورها في تعزيز عمل الاحزاب وانهاء حالة الضبابية السياسية التي يعيشها المجتمع برمته، وتحدد شكل وطبيعة النظام والحقوق والواجبات، مؤكدة في الوقت ذاته اهمية تشكيل لوبي ضاغط باتجاه طرح مختلف القضايا والسعي نحو احداث التغييرات المطلوبة وعدم الانتظار.

ولا تقلل حبش كذلك من تأثيرات الثقافة السائدة في المجتمع فيما يخص السلطة الحاكمة سواء كانت سلطة سياسية او ابوية وعشائرية او حزبية، اضافة الى عدم تطوير واكتمال التجربة الديمقراطية الفلسطينية في اطار الدولة.

ويقول الاعلامي والصحافي محمد ضراغمة ان المجتمع الفلسطيني كبقية المجتمعات العربية يتبنى نظريات الديمقراطية المستوردة البعيدة عن واقع وحاجات المجتمع لوجود مثل هذه الديمقراطية، مشيرا الى ان المجتمع الفلسطيني من الناحية التاريخية هو مجتمع ابوي وقبلي وتغيب فيه اسس الديمقراطية الحقيقية التي تحافظ على حقوق المواطن في مختلف المجالات.

ويرى ضراغمة انه في الوقت الذي تتقدم فيه الديمقراطية السياسية نوعا ما في المجتمع الفلسطيني بحكم الظروف التي يعيشها تحت الاحتلال ،فانه يجزم بوجود تراجع ملحوظ فيما يتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وتتسيد السلطة الابوية حتى من قبل قيادات تتنبى المفاهيم الديمقراطية.

ويعتبر ضراغمة ان هذا الغياب لوجود ديمقراطية اجتماعية يظهر بوضوح من خلال ممارسة الاب لسلطته داخل حدود المنزل على أطفاله وزوجته في حين يكون هو عرضة للقمع من المسؤول عنه في مكان عمله .

ومن ناحيتها ترى كايرو عرفات مدير عام الادارة العامة وتنسيق المساعدات في وزارة التخطيط ان الوصول الى نظام ديمقراطي حقيقي لا يمكن تحقيقه الا من خلال تعزيز المشاركة لمختلف القطاعات وتعزيز الديمقراطية بمختلف اشكالها في المؤسسات الرسمية والاهلية والاحزاب والقوى السياسية والمجتمع، معتبرة ان الوصول الى تحقيق ذلك يتطلب جهود كبيرة وتضافر كافة المؤسسات والقوى المجتمعية.

وتعتبر من ناحيتها د.حنان عشراوي مدير عام مؤسسة« مفتاح »ان غياب سيادة القانون وسلطة القضاء وغياب التعددية السياسية في اطار الدولة المستقلة كلها عوامل تساعد في غياب مختلف اشكال الديمقراطية الحقيقية رغم اقراره بوجود تطور تم تحقيقه في هذا المجال ، مشددة على اهمية العمل الجاد بغية استكمال الخطوات والعمل للوصول الى نظام ديمقراطي حقيقي يفتح المجال امام مشاركة واسعة للمجتمع ويكرس لغة الحوار الذي يعتبر احد اهم اشكال البناء الديمقراطي.

صدر حديثاً:

إعداد: راقية أبو غوش

ريتا جقمان
الرعاية الصحية النفسية-الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نظام في طور النمو
بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد الصحة العامة،٢٠٠٤.

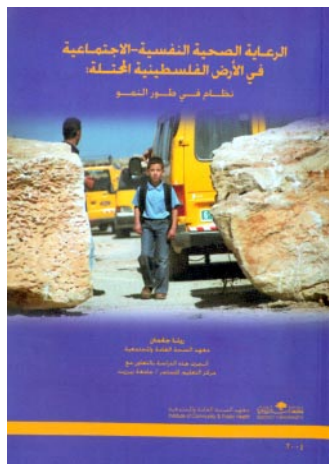

يمثل هذا البحث البدايات لعملية تقييم متواصل وضروري لمجال الرعاية الصحية-النفسية-الاجتماعية في فلسطين. وقد بادرت إليه مجموعة من الباحثين والمدربين من جامعة بيرزيت تعني بمجالي الشباب والجوانب المجتمعية.

يهدف البحث إلى تحديد أكثر الاحتياجات العامة إلحاحا، وخاصة في مجال التدريب والتعليم المستمر لعاملي الصحة النفسية-الاجتماعية في إطار بناء تدريجي للنظم متناسب مع الظرف المحيط. تأتي هذه الدراسة بعد بحث أولي أجري عام ٢٠٠١ على أوضاع طلبة الدرجة العلمية الأولى في جامعة بيرزيت وآرائهم، أظهر وجود مستوى عال من الضغط النفسي يعرض هذا التقرير نتائج مسح قاعدي حول خدمات الإرشاد والخدمات العلاجية النفسية في الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) من ناحية طبيعتها ومداها الحالي. بين البحث أن ثمة حاجة واضحة لبناء نظام الصحة النفسية-الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على غرار ما تقترحه «خطة تنظيم خدمات الصحة النفسية في الأرض الفلسطينية المحتلة« التي وضعتها اللجنة التوجيهية الفلسطينية حول الصحة النفسية عام ٢٠٠٤.

المحتويات:
١-الملخص التنفيذي والتوصيات
٢- مقدمة
٣- المنهجية
٤- تقارير المدراء
٤- تقارير مقدمي الرعاية
٥-الخلاصة والاستنتاجات

مجدي المالكي، ياسر شلبي، حسن لدادوة
المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى
رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية٢٠٠٤

تحاول الدراسة، وبقدر ما تتيحه الإمكانيات، تقديم صورة تحليلية معمقة حول أشكال الممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها بعض قطاعات ومكونات المجتمع الفلسطيني، للتكيف أو للبقاء والصمود في وجه الضغوطات والتحديات المفروضة عليها خلال السنوات الثلاث الماضية من الانتفاضة. كما تسعى إلى تشخيص العوامل الموضوعية والذاتية التي حددت هذه الممارسات، ووجهت خياراتها لتبني أساليب معينة دون غيرها. ولا تهدف الدراسة إلى إبراز حجم المساعدات التي تلقاها المجتمع الفلسطيني بتشكيلاته المختلفة، وإنما تهدف إلى تحليل العمليات الثقافية والاجتماعية التي ساهمت في تكيف هذا المجتمع وبقائه، والتي ساعدته على امتصاص أو التخفيف من النتائج الكارثية للأزمة التي يمر بها.

إن مهمة دراسة استراتيجيات التكيف والبقاء في مجتمع بكافة مكوناته المؤسساتية وشرائحه الاجتماعية وتوزيعاته الجغرافية هي مهمة تفوق الإمكانيات المتوفرة لهذا البحث، مما ألزم اقتصار البحث على ثلاثة قطاعات أو مكونات أساسية من المجتمع الفلسطيني، وهي المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني الخدمية، والمجتمعات المحلية. وقد تم اختيار هذه المكونات الثلاثة لأهمية الحيز الذي تحتله في كافة نواحي حياة المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولدورها الفاعل والأساسي في نطاق شبكات الأمان والرعاية الاجتماعية بشكل خاص.

إضافة إلى المكونات الثلاثة السابقة التي ركزت عليها الدراسة، تمت دراسة العائلة وشبكات العلاقات القرابية في إطار أفعال التكافل غير الرسمية داخل المجتمعات المحلية المبحوثة فقط، وكذلك في إطار تقييم مدى كفاية التدابير التكيفية والدعم المأسس.

المحتويات:
١- الإطار النظري والمنهجية.
٢- آثار الإجراءات الإسرائيلية على القطاعات الاقتصادية - الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى.
٣- الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية خلال انتفاضة الأقصى.
٤- استراتيجيات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية
٥- تجربة التكيف المقاوم... نجاحات مبتورة
٦- حول ثمن التجربة وتبعاتها.

نادر عزت سعيد، أيمن عبدالمجيد، إعتماد مهنا، غسان أبوحطب
الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل: دراسة نوعية بالمشاركة
رام الله: جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية و منظمة الأمم المتحدة للطفولة(يونسيف)

تم إعداد هذه الدراسة، وذلك بالتعاون مع اليونيسف وسكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني. وهذه الدراسة هي جزء من مشروع إقليمي يتم تنفيذه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في محاولة للوقوف على ظاهرة تشغيل الأطفال من خلال منهجية نوعية قائمة على البحث السريع بالمشاركة.

تبحث الدراسة في الكثير من القضايا الحيوية، خاصة المرتبطة بالعوامل والأسباب التي تقف وراء عمالة الأطفال، وتأثير تشغيل الأطفال على الصحة الجسدية والنفسية لهم. وتبحث أيضا في التحولات البنيوية التي أدت لتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، ودور المؤسسات إعطائهم الفرصة الكاملة للتعبير عن وجهة نظرهم وتقييمهم لهذه الظاهرة. وقد جاءت هذه الدراسة لتكمل الحكومية في التعامل مع هذه الظاهرة، ودور المدرسة والأسرة. كما وتبين الدراسة ماهية وخصائص الأطفال الموجودين في سوق العمل والمفاهيم التي تقف خلف قناعاتهم.

وتهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على ظاهرة تشغيل وعمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل نوعي متعمق، وذلك من خلال جمع معلومات وتحليلات من أصحاب الشأن أنفسهم، ومن خلال البيانات الكمية المتوفرة حول الظاهرة، حيث قام فريق البحث بالتعمق في حياة الأطفال وأسرهم وأماكن عملهم وأصدقائهم، كما تم التعرف على وجهات نظرهم ومشاعرهم ومخاوفهم وطموحاتهم ووجهات نظرهم في قضايا مرتبطة بالظاهرة وأسبابها والسياسات التي تستهدف حلها.

محتويات الدراسة:

١- الدراسة وأهدافها ٢- معلومات خلفية (مفاهيم وإحصاءات) ٣- منهجية البحث ٤-الصفات الاجتماعية والأسرية للأطفال المشاركين في البحث ٥- الأطفال في سوق العمل ٦- العلاقة مع المدرسة ٧- الأبعاد المفاهيمية واللغوية لظاهرة تشغيل الأطفال ٨-طموحات وتوصيات الأطفال ٩- المراجع ١٠-ملحق.